المحور الثاني:

الشراكة الأورومتوسطية وفق رؤية مسار برشلونة.

أعلن الاتحاد الأوروبي عن رغبته في إطلاق مبادرة للشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال ما سمي حينذاك ب: "مسار برشلونة"، وذلك يومي 27 و28 نوفمبر 1995، والتي ترمي إلى إنشاء تحالف قائم على مبادئ التنسيق المشترك للحوار والتعاون، ويسطر إعلان برشلونة المنبثق عن ذلك الاجتماع هدفا جماعيا مفاده: " البناء الجماعي لفضاء يسوده السلم والأمن والإزدهار المشترك" ، وهو هدف لن يتحقق إلا من خلال توليفة معقدة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية الثقافية المتمثلة فيما يلي:

1. تعزيز التنمية الاقتصادية في بلدان جنوب المتوسط من أجل حل المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية .96
2. الترويج للحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان في المنطقة.
3. تحسين الوعي الاجتماعي والثقافي المتبادل على جانبي حوض المتوسط.

أولا: أبعاد الشراكة الأورومتوسطية من خلال مسار برشلونة.

يركز مسار برشلونة على ثلاثة أبعاد رئيسيسة تحدد الأهداف الكبرى للشراكة الأوروبية المتوسطية وهي كالتالي:

1 - البعد السياسي و الأمني:

لقد أعطت وثيقة برشلونة أولوية أمنية للتعاون السياسي، تتضمن تبادل المعلومات الأمنية والتعاون لمكافحة الإرهاب، ووضع لتعزيز الأمن المشترك، هذا وتشترط الوثيقة على موقعيها الالتزام بالتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، ضمان الحريات الأساسية وتنمية دولة القانون، وانتهاج الديمقراطية في أنظمتها السياسية، كما تركز الوثيقة على حل الأزمات والنزاعات بالطرق الدبلوماسية، وتعزيز الأمن الإقليمي و الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، وكذلك الامتناع عن تطوير القدرات العسكرية لتتجاوز المتطلبات الدفاعية المشروعة.

2 - البعد المالي و الاقتصادي:

تهدف الشراكة الاقتصادية والمالية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر في حدود سنة 2010 ، وذلك بهدف بناء منطقة رفاه اقتصادي مشتركة في المتوسط ، وذلك يمر عبر مشاريع تنموية تخص المجال الاقتصادي و الاجتماعي تكون مستديمة ومتوازية عن طريق تحسين ظروف المعيشة ، ورفع مستوى التشغيل وترقية التعاون والاندماج الإقليمي ، وقد ركز مشروع الشراكة الاقتصادية على آليتين لتحقيقالأهدغف المسطرة في وثيقة برشلونة و هما:

1 - آلية (MEDA 1): وهي مجموعة من الإجراءات التي سطرها الاتحاد الأوروبي لمساعدة دول حوض المتوسط سنة 1996، والمتمثلة فيما يلي:

- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية إذ تنطلق من تخفيض 80٪ عند بداية العمل بالاتفاقية ، لتزول الرسوم كلية بعد مرور السنة الأولى .
- إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع ما عدا بعض المنتجات.

- تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من السلع الزراعية لفترات محدودة من السنة مع اختلاف بنود الاتفاقية من دولة إلى أخرى.

2 - آلية(MEDA2): وقد خصص الاتحاد الأوروبي ميزانية كبيرة لهذاه الآلية قدرت ب 5350 مليار أورو، للفترة الممتدة من 2000 إلى سنة 2005، يضاف إليها سبعة مليارات مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض موجهة لخلق تنمية اقتصادية وثقافية في دول جنوب المتوسط.

3 - البعد الاجتماعي والثقافي:

يفترض البعد الثقافي ضرورة التعمق في أوجه التعاون للتقريب من المفاهيم والقيم لدى شعوب دول حوض المتوسط، وإيجاد تيارات ثقافية تخدم ذلك التواصل، مع التأكيد على أن الحوار واحترام الثقافات والأديان شرطين ضروريين للتقارب بين شعوب ودول المتوسط.

ثانيا: تطور مسار برشلونة:

لقد تطور مسار برشلونة وفق النتائج المتوصل إليها من المؤتمرات اللاحقة لمؤتمر 1995، وهي كالتالي:

1. مؤتمر مالطا: (15-16 أفريل 1996: وحضره جميع وزراء خارجية الدول المتوسطية ودول الاتحاد ، وورد في البيان الختامي للمؤتمر الاتفاق على إحالة المسائل الخلافية إلى اجتماعات كبار المسؤولين والمتعلقة بالمجال الاقتصادي ومسائل التجارة في السلع الزراعية والمديونية والمخصصات المالية لدول المتوسط ، وركز هذا المؤتمر على الاتفاقيات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المتوسطية .
2. مؤتمر باليرمو: (3-4 جوان 1998): .وقد دار النقاش خلال هذا المؤتمر حول النقاط التالية:

- الالتزام بالشراكة الحقيقية التي تخدم مصالح جميع الأطراف.
- مراجعة النتائج الحقيقية ومناقشة درجة اختلاف درجة التقدم فيها من دولة إلى أخرى.
- تعزيز دعم الاتحاد الأوروبي للدول الشريكة من أجل مواصلة الإصلاحات.

3. مؤتمر شتوتغارت: (15-16 أفريل 1999): والذي تعهد فيه المشاركون بمواصلة مشاريع التنمية .والاستعداد لإنشاء منطقة للتجارة الحرة، كما تم الإعلان عن "الميثاق الأورومتوسطي للأمن والاستقرار" كأداة لتطبيق مبادئ مؤتمر برشلونة .
4. مؤتمر مرسيليا: 15-16 نوفمبر2000: وقد أخذت القضية الفلسطينية حيزا واسعا من مناقشات هذا المؤتمر كما تم تحرير نص الميثاق الأورومتوسطي للأمن والاستقرار بعد اعتماد صياغته النهائية

ثالثا: تقييم مشروع الشراكة وفقا لرؤية مسار برشلونة:

ينطلق مشروع برشلونة من رؤيتين متفائلتين ، تتمثل الرؤية الأولى في ان رفع القيود الجمركية سيضع دول الضفة الجنوبية أمام المنافسة الدولية التي ستطلق دينامية جديدة تجبر الدول على تنشيط الإنتاج المحلي وضبط الهياكل الاقتصادية واعتماد الخصخصة بشكل يجذب الاستثمار الأجنبي.

أما الرؤية الثانية فتتمثل في إمكانية دمقرطة الدول النامية وفق منظار التنمية الاقتصادية، حيث أن الحرية الاقتصادية ستحرك مكونات المجتمعوستخلق فرصا لظهور نخبة ليبرالية جديدة تزيح النخب الاستبدادية المتحكمة في زمام السلطة.

ولكن مسار الشراكة قد اصطدم بمجموعة من المتغيرات الواقعية التي حالت دون هاتين الرؤتين، والتي نذكر منها:

- **الإصلاحات الهيكلية البطيئة:** وذلك لعدم التزام النخب الحاكمة بتعميق الإصلاحات التي من شأنها قلب موازين القوى داخل الأنظمة الاستبدادية والمغلقة التي تسيطر على دول الضفة الجنوبية.
- **ضعف الاندماج الإقليمي:** حيث أن دول الضفة الجنوبية لا تتعاون فيما بينها إلا بنسب ضئيلة، لم تتجاوز نسب التبادل بينها 08٪ خلال العشر سنوات التي تلت الإعلان عن مشروع برشلونة، إضافة إلى التنافس الدائم فيما بينها وعدم وجود أي قاعدة هيكلية لتعزيز الاندماج الإقليمي.
- **عدم استقرار النمو الاقتصادي:** حيث غالبا ما تكون منحيات النمو الاقتصادي بالنسبة لدول الضفة الجنوبية في شكل خط منكسر، وذلك بسبب غياب المخططات الاستثمارية بعيدة المدى والاعتماد على الاقتصاد الريعي بالنسبة لكل دولة حدة، أما بمقارنة دول الشراكة المتوسطية فهي متباينة فيما بينها، فعلى سبيل المثال سجلت مصر سنة 2007 معدل نمو قدر ب 7.1٪، وسجلت تونس معدلا قدر ب 6.4٪، بينما بالكاد بلغت لبنان معدل 0.3٪ ، والمغرب 2.7٪ في نفس السنة.
- **التباين بين دول الضفتين:** تعتبر فجوة فرق الدخل داخل دول الاتحاد الأوروبي وباقي دول مشروع الشراكة من أهم المعضلات بالنسبة لمسار برشلونة، حيث يقدر متوسط دخل الفرد داخل دول الاتحاد الأوروبي بأكثر من عشرة أضعاف متوسط دخل الفرد في دول الضفة الجنوبية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2001.
- **التركيز على الجوانب الأمنية على الرغم من عدم الإعلان عنها:** وهو ما يخلق مفارقة كبيرة بين نصوص الإعلان المعلنة وأهدافه الخفية، خاصة فيما يتعلق منها بظاهرة الهجرة التي صنفها إعلان برشلونة

محاضرات الأستاذة معمر رخديجة

ضمن "المخاطر العابرة للحدود"، وعلى نفس المستوى مع جرائم خطرة كالإرهاب وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة، وهو الأمر الذي يتجاهل الأسباب الحقيقية لظاهرة الهجرة غير الشرعية المتمثلة في ضعف التنمية وغياب العدالة الاجتماعية والستبداد السياسي، وهي نفس المظاهر التي يسعى إعلان برشلونة للقضاء عليها، وخلق فرص أفضل لفئة الشباب ، ويبدو أن الاتحاد الأوروبي كان يسعى منذ البداية إلى بناء مشروع أمني أكثر من مشروع للشراكة.

محاضرات الأستاذة معمر خديجة